

من وزير الاقتصاد والمالية إلى

2014/05/02

577

**الموضوع : حول الفصل 17 من قانون المالية لسنة 2013
المرجع : مكتوبكم بتاريخ 18 أفريل 2014**

لقد طلبتم بمقتضى مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه معرفة هل يمكن اعتماد رقم المعاملات الصافي من الأداءات بالنسبة إلى شركة تنشط في قطاع الشراء لغرض البيع للانتفاع بالإعفاء من الضريبة على الشركات المحدد بالثلاث سنوات الأولى من النشاط حيث لا يتجاوز رقم المعاملات المذكور 600.000 دينار في حين يتجاوز رقم المعاملات باعتبار كل الأداءات الحد المذكور. كما طلبتم معرفة هل يمكنها مواصلة الانتفاع بالإعفاء المذكور خلال سنة 2014 في صورة تجاوز رقم المعاملات المعتمد 600.000 دينار.

جوابا، يشرفني إعلامكم أنه طبقا لأحكام الفصل 17 من قانون المالية لسنة 2013 كما تم تنقيحه بالفصل 20 من قانون المالية لسنة 2014، تنتفع خاصّة المؤسسات الناشطة في قطاع الشراء لغرض البيع والمحدثة خلال سنة 2013 والتي لا يتجاوز رقم معاملاتها 600 ألف دينار، بالإعفاء من الضريبة لمدة 5 سنوات ابتداء من تاريخ الدخول طور النشاط الفعلي. ويقصد برقم المعاملات، رقم المعاملات الخام أي باعتبار كل الأداءات والمعالم المستوجبة بما في ذلك الأداء على القيمة المضافة.

وبالتالي وفي الحالة الخاصة بالشركة موضوع مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، فلا يمكنها الانتفاع بالإعفاء المذكور بعنوان سنة 2013 باعتبار أن رقم معاملاتها الخام للسنة المعنية يتجاوز 600 ألف دينار كما لا يمكنها الانتفاع بإعفاء الأرباح المحققة بعنوان سنة 2014 باعتبار تجاوز رقم معاملاتها لهذا الحد الأقصى.

وتفضلوا، سيدي بقبول فائق عبارات الاحترام.

والسلام

عن وزير الاقتصاد والمالية

وبتفويض منه

المدير العام للدراسات

والتشريع الجبائي

الإمضاء : حبيبة جراد اللواتي